الوصف بالمصدر بين الحقيقة والمجاز
دراسة نحوية بلاغية

يحيى شعيب
كلية الآداب واللغات والفنون
جامعة الطاهر مولاي -سعيدة.
Yahiachaib_7@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/15 تاريخ القبول: 2021/06/30

ملخّص

يتحدّثُ هذا البحث عن أسلوب الوصف بالمصدر عند النحويين والبلاغيين، فالمصدر اسم معنى ولا يصحّ أن يكون وصفا لاسم الذات، ولكن وُجد في العربية كثير من الأساليب التي جاء فيها المصدر وصفا، واسم الذات موصوفا، فما هي دلالاته المحتملة التي حدّدها النحويون؟، وما صوره البيانية التي قرّرها البلاغيون؟ هذه الأسئلة التي جاء البحث ليجيب عنها وَفق منهج وصفي تحليليّ.

الكلمات المفتاحية:

الوصف - المصدر - اسم الذات - اسم المعنى - المجاز.

المؤلف المراسل: يحيى شعيب، البريد الالكتروني: Yahiachaib_7@yahoo.com

Description en utilisant la source entre la vérité et la métaphore - une étude grammaticale rhétorique.

Résumé

Cette rubrique recherche le phénomène de description en utilisant la source dans la science de la grammaire et de la rhétorique, et nous savons que la source est le nom d'un événement, et il ne peut pas être une description du nom du soi. Mais dans la langue arabe, il y a une description utilisant la source. Quelles sont les connotations de cette phrase dans la science de la grammaire? Et quelles sont les images allégoriques dans la science de la rhétorique? Ces questions seront répondues par la recherche en utilisant la méthode descriptive et analytique.

Mots clés:

Description - Source - Nom de soi - Nom de sens - Métaphore.

Description using the source between truth and metaphor - a grammatical rhetorical study

Abstract

This topic searches for the phenomenon of description by using the source in the science of grammar and rhetoric, and we know that the source is the name of an event, and it cannot be a description of the name of the self. But in the Arabic language there is a description using the source. What are the connotations of this phrase in the science of grammar? And What are the allegorical images in the science of rhetoric? These questions will be answered by the research by using the descriptive and analytical method.

Keywords:

Description - Source - Name of self - Name of meaning - Metaphor.

مقدّمــة

مـن أسـاليبِ اللُّغـة التـي اسـتعملها العـربُ بكـثرةٍ أسـلوبُ الوصـف بالمصـدر، وهـو اسـتعمالٌ شـمل تراكيـبَ فصيحـة بليغـة، ووظائـف نحويـة متنوعـة. والوصـف العـام عنـد اللغويـين يتضمّـن الخـبر والنعـت والحـال. فالخـبر وصـف للمبتـدأ، والنعـت وصـف للمنعـوت، والحـال وصـف لصاحبـه، فالموصـوف في هـذا الأسـلوب قـد يكـون مبتـدأ أو منعوتـا أو صاحـب الحـال، ولا يسـتقيم في قيـاس اللغـة أن يكـون هـذا الموصـوف اسـم ذات وأن يكـون الوصـف مصـدرا (فـلا يُقـال: محمـدٌ أكْلٌ). لأنّ المصـدر اسـم خـاص بالحـدث، ولا يصـحّ أن يكـون الحـدث وصفـا للـذات. بيـد أن هـذا الأسـلوب ورد كثـيرا في كلام العـرب (كقولهـم: محمـد عَـدلٌ). فـما مفهـوم الوصـف بالمصـدر؟ ومـا أهـم أشـكاله ودلالاتهـا المحتملـة عنـد النحويـين؟ وهـل هـي تراكيـب حقيقيـة أو مجازيـة؟ هـذه الأسـئلة هـي الإشـكالية التـي جـاء البحـث ليحـاول الإجابـة عنهـا. وقـد اعتمـد المنهـج الوصفـي التحليـلي. وانقسـم إلى محوريـن أساسـيين:

الأول: الوصف بالمصدر مفهومه وأشكاله النحوية.

الثاني: دلالات الوصف بالمصدر.

أوَّلا- الوصف بالمصدر مفهومه وأشكاله النحوية:

1. تعريف الوصف بالمصدر

أ- تعريـف الوصـف: يُطلـق الوصـفُ عنـد علـماء اللغـة عـلى ثلاثـة معـانٍ: الأوَّل الاسـم المشـتقّ، والثـاني النعـت (وهـو الوصـف الخـاصّ)، والثالـث هـو الوصـف العـام الـذي ذكـره الـرضي في شرح كافيتـه "والمـراد بالعـام: كلُّ لفـظٍ فيـه معنـى الوصفيـة جـرى تابعـاً أو لا" (الـرضي، 1994م، ج1، ص 967). وفَصَّلـه ابـنُ هشـام في شرح الألفيـة بقولـه: "فالوصـفُ جنـسٌ يَشـمَلُ الخـبر والنعـت والحـال" (ابـن هشـام، د .ت، ج2، ص 250). والمعنـى الثالـث هـو المقصـود في بحثنـا.

فقـد صرّح أبـو حيـان والسـمين الحلبـي أنّ "الحـال وصـفٌ في المعنـى" (أبـو حيـان، 1420ه، ج3، ص 156) (السـمين الحلبـي، ج3، ص 178). كـما صرّح المـرادي وابـن عقيـل

أنّ "الخبر وصف في المعنى" (المرادي، 2008م، ج1، ص 481) (ابن عقيل، 1980م، ج1، ص 227). فقولنا: (السماء صافية) و(أقبل محمد ضاحكا) في الجملة الأولى (المبتدأ والخبر) وصفٌ للسماء بأنها صافية، وفي الجملة الثانية (الفعل والفاعل والحال) وصفٌ للفاعل (صاحب الحال) بأنه ضاحك. وكما أن الصفة تصف الموصوف وحُكمٌ عليه، كذلك الخبر والحال، فالخبر حكمٌ على المبتدأ، والحال حُكمٌ على صاحبها.

ب- تعريف المصدر: قال الأشموني في شرح بيت الألفية (المصدرُ اسمُ ما سوى الزمان مِنْ مَدلولَي الفعلِ): "المصدر اسمُ ما سوى الزمان من مدلولي الفعل أي: اسم الحدث؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان؛ فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث، "كأمن من مدلولي أمن، وضرب من مدلولي ضرب" (الأشموني، 1998م، ج1 ص 467). فالفعل ليس له إلا مدلولان: الحدث، والزمان. وقوله (المصدر اسمُ ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) أي هو اسم الحدث.

فالمصدر هو اللَّفْظُ الدالُّ على مَعنى مجرَّدٍ غيرِ مُرتبطٍ بزمن كالعِلْم، والأكل. (يُنظر عباس حسن، ج3، ص 181. وإميل يعقوب، 2006م، ج8، ص 478).

والمقصود بـ(الوصف بالمصدر): أي حينما يقع المصدرُ خبراً أو نعتاً أو حالاً.

2. أشكال الوصف بالمصدر

الوصفُ بالمصدر يَشْمَلُ الخبر والنعت والحال إذا كان كلٌّ منها مصدراً، فهي ثلاثة أشكال:

1.أ. مجيء الخبر مصدرا:

الخبر في النحو هو "اللفظُ الذي يُكمل الجملة مع المبتدأ، ويُتمِّم مَعناها الأساسي" (عباس حسن، ج1، ص 442)، والخبر المفرد نوعان:

- الخبر الجامد: هو ما لم يؤخذ من غيره، ويدلُّ على ذاتٍ فقط أو معنى فقط.
- الخبر المشتقّ: هو ما أُخِذَ من غيره، ويدلُّ على معنى وذات معاً.

فالخبر قد يكون اسما جامدا ذاتا، أو اسما جامدا معنى (وهو المصدر)، أو اسما مشتقا .

وإذا كان الخبرُ مصدراً فلا يُخبَرُ به عن اسم الذات، فلا يَصِحُّ أنْ يكون المبتدأُ اسمَ ذات وخبرُهُ مصدرا، ولا يُقال: (زيد أَكْلٌ أو زيد مَشْيٌ).

غيرَ أنه وُجد في لغتنا بعضُ الأساليب التي فيها إخبارٌ بالمصدر عن اسم الذات، مثل قولهم: زيد عَدْل. ولكن على سعة الكلام كما قال سيبويه: "وتقول: زيدٌ سيرا سيرا، وإنَّ زيداً سيرا سيرا،... وكذلك إنْ قلت: أنت الدَّهرَ سيرا سيرا، وكان عبدُ اللّه الدَّهرَ سيرا سيرا، وأنت مُذ اليوم سيرا سيرا ... وإنْ شئتَ رفعتَ هذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ هو الأوّلَ، فجازَ على سعة الكلام". (سيبويه، ج1، ص 335 - 337).

وللعُلماء في مَعناها ثلاثةُ وجوه، فهي تَعنيفي (زيد عَدْل) إمَّا:

- زيدٌ ذو عَدْلٍ (بتقدير مُضَافٍ في الخبر هو اسمُ ذات).
- أو زيدٌ عادل (بتقدير أنْ يكونَ المصدر مُؤوَّلًا باسمٍ مُشتقّ).
- أو زيْدٌ عَدْل أيْ هو نَفْسُ العَدْل مُبالغةً (أي الكَلامُ على ظاهره والمقصُود المبالغة).

"وهذه الوجوهُ الثلاثةُ جاريةٌ في كلّ مَصدرٍ صريحٍ أو مُؤوَّلٍ يُخْبَرُ به عن اسم الذات، أو يَقَعُ نعتاً لاسم ذات، أو يجيءُ حالاً من اسم الذات" (محيي الدين عبد الحميد، 1980م. ج1، ص 327).

ومن ذلك قول الخنساء (ديوان الخنساء، 2005م. ص 46):

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ فَإنَّمَا هِي إقْبَالٌ وَإدْبَارٌ

فَأَخْبَرَت عن الناقة بقولها (هي إقبال وإدبار) والإقبالُ والإدبارُ مَصدران، الأصلُ فيهما أن لا يكونا خبرا عن الناقة، ولذلك خُرِّجَ البيتُ بالتقديرات الثلاثة السابقة (يُنظر الرضيّ، ج1، ص 290 - 291).

1.ب. مجيء النعت مصدرا:

يُسَمَّى النعتُ أيضًا "الصفة أو الوصف: تابعٌ يُكمل متبوعَه، أو سببيّ المتبوع، بمعنى جديد يناسب السياق، ويحقّق الغرض" (عباس حسن، ج3، ص 434). والأصلُ في النعت أنْ يكون مُشتقاً لا مصدرا (ابن هشام، 1990م،

ص 285).

وإنَّ المصدرَ اسمُ جنسٍ جامدٌ غيرُ مشتقّ، فلم يصحَّ من جهة معناه أن يكون نعتاً، كما لم يصحَّ في اسم الجنس أن يُنعت به، فكما لا يُقال: مررتُ بشَخْصٍ رجلٍ، على النعت، كذلك كان من المفترض ألَّا يُقال: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ؛ لأنّه قد عُلم أنَّ (الرجل) جِسْمٌ، وأنَّ (العَدْل) عَرَضٌ، فلا يكون إيّاه (ينظر الشاطبي، 2007م، ج4، ص 643، 644).

ولكن يكثُر مجيءُ النعتِ مَصْدَراً كما صرَّح بذلك النحاة (ينظر ابن عقيل، ج3، ص 200)، وهو على خلاف الأصل. وقد خرَّجوا النعت المصدر أيضا على ثلاثة تقديرات: أوَّلها تقدير المضاف، وثانيها التأويل بالمشتقّ، وثالثها قصد المبالغة بِجَعْل الموصوفِ هو نفس المعنى لكثرة وقوعه منه. قال الرضي: "الأغلبُ أنْ يكونَ بمعنى الفاعل نحو: رجلٌ صَوْمٌ وعَدْلٌ، وقد يكون بمعنى المفعول نحو: رجلٌ رضىً، أي: مَرْضِيّ، قال بعضهم: هو على حذف المضاف، أي: ذو صَوْمٍ، وذو رضًى، والأَوْلى أن يُقال: أُطْلِقَ اسمُ الحدث على الفاعل والمفعول مبالغةً، كأنهما مِنْ كثرة الفعل تجسَّمَا منه" (الرضيّ، ج1، ص 980).

2.ج. مجيء الحال مصدرا:

يُعرَّفُ الحال بأنه "وصفٌ منصوب فضلة يُبيّن هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به، أو منهما معًا، أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل" (عباس حسن، ج2، ص 363).

فالحال في أصله يأتي مُشتقًّا، لا مصدرا. لكنه جاء في بعض الأساليب على خلاف الأصل؛ من ذلك قولهم: لقيتُه فُجاءةً ومُفاجأةً، ولقيتُهُ عَياناً، وقتلته صَبْراً، وكلَّمْتُهُ مُشافهةً، وأتيته ركضاً ومَشْياً، وأخذتُ عنه سماعاً.

وقد ذكر النُّحاة أيضا في الحال تلك المعانيَ الثلاثة، فمنهم من يرى أنَّ المضافَ حُذف وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه، قال المرادي في قولهم (أتيته رَكْضًا ومَشْيًا): "وقيل: هي أحوالٌ على حَذف مضاف، أي: أتيته ذا ركضٍ، وكذا سائرها". (بدر الدين المرادي، 2008م. ج2، ص 699).

والـرضيّ فَضَّـل التأويـل عـلى الحـذف، قـال في مثـل هـذه المصـادر "أنَّ انتصابهـا عـلى الحـال، لا عـلى حَـذف المضـاف، فمعنـى مَشـياً: ماشـياً... ولا يمتنـع أنْ يُقـال: إنَّ جميـعَ ذلـك عـلى حَـذف المضـاف، أي: أتيتـه ذا ركـض، إلا أنَّـه لا مبالغـة فيـه -كـما مَـرَّ في خـبر المبتـدأ-" (الـرضيّ، ج1، ص 672).

أمـا إنْ كان القصـدُ المبالغـةَ فـلا حـذف ولا تأويـل كـما قـال ناظـرُ الجيـش: "ينبغـي أنْ يُقـال في المصـدر الواقـع حـالاً مـا قيـل في الواقـع نعتـاً، مـن أنـه إنْ وُجـد قَصْـدُ المبالغـة فـلا تقديـر ولا تأويـل، بِـجَعْلِ المصـدرِ نَفْـسَ العـينِ مبالغـةً، فيكـون (أتيتـه ركضـاً) عـلى بابـه، جَعَـلَ المتكلـمَ نفسَـه ركضـاً، وإن لم تُقصَـد المبالغـة جـاء القـولان، وهـما إمَّـا التأويـل أو الحـذف" (ناظـر الجيـش، 2007م، ج5، ص 2269).

والخلاصة أنَّ التقديراتِ الثلاثةَ تَشمَلُ المصدرَ الواقعَ نعتا أو خبرا أو حالا.

3. الوصف بالمصدر: قياس أو سماع؟

الظاهـرُ مـن كلام النحـاة أنـه مقصـورٌ عـلى السـماع، قـال الشـاطبي عن مجـيء النعت مصـدرا: "فظاهـرُ النَّقْـل عـن الجمهـور أنَّ ذلـك سـماعٌ يُقـصر عـلى مَحَلِّـه" (الشـاطبي ج4، ص 643). ثـم قـال: "وهـذا -وإنْ كـثُر- فـلا يبلُـغُ مَبْلَـغَ أنْ يُقـاس، والمسـألة مُحْتَمِلـة، وهـي نظـيرةُ وقـوعِ المصـدر حالا...فـإنَّ المسـألة في النعـت والخـبر والحـال واحـدة، ولذلـك يَسْـتَدِلُّون عـلى أحدهـا بالآخـر" (الشـاطبي، ج4، ص 645).

ولم يَقْتَنِـع الصبَّـانُ حـين قَـصَرُوا وقـوعَ المصـدرِ نعتًـا أو حـالًا عـلى السـماع، إذ كيـف حَكَمُـوا بعـدم الاطّـراد مـع أنَّ وقـوعَ المصـدرِ نعتًـا أو حـالًا هـو: عـلى المبالغـة أو عـلى تقديـر الحـذف أو عـلى التأويـل بالمشـتقّ. وكُلٌّ مـن الثلاثـة مُطَّـرِدٌ كـما صَرَّحَ بـه عُلَـمَاء البلاغـة. فالبلاغيـون -كـما يـرى الصبّـان- يَـرَوْنَ اطِّـرَادَ هـذه الأوجُـه الثلاثـة عـلى المصـدر الواقـع وصفـاً. والمفـترضُ أنَّ مذهـبَ النحـاة لا يختلـفُ عـن مَذهـب البلاغيـين، اللَّهُـمَّ إلَّا أنْ يُدَّعَـى اختـلافُ المذهبَـيْن، وأنَّ المطَّـرِدَ عنـد البلاغيـين هـو وقـوعُ المصـدر عـلى أَحَـدِ الأوجُـهِ الثلاثـة إذا كان خـبرا، وليـس نعتـا أو حـالا (الصبـان، 1997م، ج3، ص 94).

وهـذا ادِّعـاءٌ افْتَرَضَـهُ الصبَّـانُ، واسْتِشْـكَالٌ يُنبِـئُ عـن ضرورة توخُّـد مَذْهَبَـيْ النحـاة والبلاغيـين.

ويـرى عبَّـاس حَسَـن أنَّ اعـترافَ النحـاة بكـثرة هـذا الأسـلوب يُناقـض أنـه مقصـور عـلى السـماع. وقـال: "فالأحسـنُ الأخـذُ بالـرأي الصائـب الـذي يجعلـه قياسـيًا -بشروطـه- ولا خـوف مـن اللَّبْـس المعنـوي أو خفـاء المـراد؛ لأنَّ القرائـنَ والسـياقَ يُزيـلان هـذا كلَّـه" (عبـاس حسـن، ج3، ص 462).

ويتسـاءل كـما تسـاءل الصبّـان: إذا كان البلاغيـون قَـرَّروا أنَّ النعـت بالمصـدر يكـون مـن بـاب المبالغـة، أو مـن تقديـر الحـذف، أو التأويـل بمشـتقّ، وأنَّ الثلاثـة قياسـية؛ فهـل يتناقـض عُلـماء لغـة واحـدة؟ وهـل يقـول البلاغيـون إن النعـتَ بالمصـدر أبلـغُ مـن النعـت بالمشـتَقّ في الوقـت الـذي يقـول فيـه بعـض النحـاة إنَّ النعـت بالمصـدر -مـع كثرتـه- لا يَصـحُّ قياسًـا؟، وكيـف يقولـون ذلـك والقـرآنُ الكريـم أفصـحُ الـكلام مُشـتملٌ عليـه عِـدَّةَ مـرات؟ ... إنـه تناقُـض عنـد عبـاس حَسَـن لا يَدفعـه إلا القـولُ بقياسـية النعـت بالمصـدر -بشروطـه-. وقـد عقَّـبَ في الهامـش أنَّ المجمـع اللغـوي القاهـري أخـذ بـرأي القيـاس فقـال: "وبهـذا الـرأي أخـذ مؤتمـر المجمـع اللغـوي الـذي انعقـد بالقاهـرة في فبرايـر سـنة 1971، وسـجّل قـراره بـين مـا اتخـذه مـن قـرارات حاسـمة محـررة" (عبـاس حسـن، ج3، ص 462).

ثانيا- دلالات الوصف بالمصدر:

اتَّفَـقَ اللغويـون كلُّهـم عـلى أنَّ الوصـفَ بالمصـدر في أشـكاله الثلاثـة (الخـبر والنعـت والحـال) لـه إحـدى الـدلالات الثـلاث التاليـة: الحـذف، أو التأويـل بالمشـتقّ، أو المبالغـة (لا حـذف ولا تأويـل). وسـنحاول فيـما يـلي أن نحـدّد مجـالَ كلِّ دلالـةٍ مـن ناحيـة الحقيقـة والمجـاز:

1. الدلالة الأولى: الحذف (تقدير المضاف)

1.أ. التقدير:

أي في الجملة محذوف تقديره (ذو)، فالأصلُ أنَّ الوصفَ هو بهذا المحذوف وليس بالمصدر، ولكن لـمَّا حُذف أُقيمَ المصدر مقامه.

و(ذو): المضافة، بمعنى صاحب، تُؤدّي ما يؤدّيه المشتقّ من المعنى. ومثلُ (ذو) فروعُها: ذوَا، ذوُو، ذوِي، ذات، ذوات... (عباس حسن، ج3، ص 458).

فقولنا في الخبر: (زيد عَدْل) أي (زيد ذو عَدْل).

وفي النعت: (هذا رجل عدْل) أي (هذا رجل ذو عَدْل).

وفي الحال: (أتيته ركضًا) أي (أتيته ذا رَكْضٍ).

ومَنْ قال إنَّه على حذف المضاف فعلى أنَّه الأصلُ في الاستعمال. إذ إنَّ المصدر لا يوصف به كما لا يوصف باسم الجنس، ومعلومٌ أنه إذا أريد الوصفُ باسم الجنس استُعين بـ(ذو) أو فروعها، فلما ورد الوصفُ بالمصدر كان ذلك على تقدير محذوف هو (ذو) أو فروعها.

وممّا يُؤيّد مذهب الحذف لزومُ المصدر عند وقوعِهِ نعتًا حالَةَ الإفرادِ والتذكير، قال ابن مالك: "فالتزمُوا فيه لفظ الإفراد والتذكير كأنّهم قصدوا بذلك التنبيه على أنَّ أصله: ذو رِضىً، وذات رضىً، ورجُلان ذوا رضىً، ورجالٌ ذَوُو رضىً، فلما حذفوا المضافَ تركُوا المضاف إليه على ما كان عليه" (ابن مالك، 1982م، ج3، ص 1160).

أي لـمَّا قيل (هذا رجلٌ رضىً، وامرأة رضىً ، ورجلان رضىً، ورجال رِضىً، ونساء رِضى)، ولزم المصدر حالة واحدة فلم يُثنَّ ولم يُجمع ولم يؤنَّث، وإن جرى على مُثنًّى، أو مجموع، أو مؤنَّث. كان هذا دليلا على حذف المضاف (ذو)، لأنَّ المصدَرَ لا يَلزم حالةً واحدةً إلَّا مع (ذو) وفروعها.

1.ب. الصورة البيانية:

تحدَّث البلاغيون في آخر أقسام المجاز اللغويّ على نوع من أنواع المجاز يَرجع إلى حكم الكلمة في الكلام. وهو التغييرُ الإعرابي الذي يَطرأ على الكلمة في الكلام

بسبب حذف كلمةٍ أخرى، أو زيادة كلمة أخرى.

قال القزويني: "واعلم أنَّ الكلمة كما تُوصف بالمجاز لِنَقْلِهَا عن مَعناها الأصلي كما مضى؛ تُوصَف به أيضا لِنَقْلِهَا عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذف لفظٍ أو زيادة لفظ" (الخطيب القزويني، 2003م، ص 241).

فقولنا (زيدٌ عَدْلٌ)، أصله (زيدٌ ذو عَدْلٍ): كلمة (ذو) مرفوعة، وكلمة (عَدْلٍ) مجرورة بالإضافة. فلمَّا حُذفت (ذو) تغيَّر الحكم الإعرابي لكلمة (عدل) وانتقلت حركتها الإعرابية من الجرّ إلى الرفع.

فإذا أدَّى الحذفُ إلى تغيير إعراب كلمة، فقد وقع المجاز في هذه الكلمة، كما هو الشأن في مثالنا (زيد عَدْلٌ): في كلمة (عَدْلٌ) مجازٌ في الحُكم الإعرابي. وإنْ لم يُحدِث الحذفُ تغييرا في الإعراب فحينها لا توصَفُ الكلمة بالمجاز (يُنظر الخطيب القزويني، ص 241).

أمَّا السَّكاكي فالمجازُ عنده لا يقع على الكلمة التي تغيَّر حُكْمها الإعرابي بل يقعُ على الإعرابِ ذاتِه، ففي (زيد عَدْلٌ) المجازُ في (الرفع) لا في كلمة (عدل) (ينظر السكاكي، 2000م، ص 502).

غير أنَّ البلاغيين تردَّدُوا في إدراج هذا النوع ضمنَ المجاز. فالتفتازاني يرى أن لفظ (المجاز) يُطلق هنا على سبيل الاشتراك اللفظي أو التشابه (التفتازاني، 1992م، ص 231). فالمجاز له إطلاقان: الإطلاق الأول المعروف المشهور وُضِعَ للكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَت له لعلاقة وقرينة. والإطلاق الثاني وُضِعَ للكلمة التي تغيَّرَ حُكْمُ إعرابها الأصلي (الدسوقي، 1992م، ص 231).

والسكاكي يقول: "ورأيي في هذا النوع أنْ يُعَدَّ مُلْحَقاً بالمجاز ومُشبَّهاً به، لما بينهما من الشَّبَه وهو اشتراكُهُما في التعدِّي عن الأصل إلى غير أصلٍ، لا أنْ يُعَدَّ مجازا" (السكاكي، 2000م، ص 502).

وذكر القزوينيّ أنَّ الشيخَ عبدَ القاهر الجرجاني بالَغَ في النَّكير على مَنْ أطلق القَوْلَ بوصف الكلمة بالمجاز للحَذف أو الزيادة (ينظر الخطيب القزويني، ص 241).

وقد جَعَلَهُ ابنُ الأثير من (المجاز) بمعنى (التوسُّع في الكلام)، وسمَّاه الرازيّ: "المجاز بالنقصان"، في حين سمَّاه آخرون "مجاز الحذف" (أحمد مطلوب، 1983م، ج3، ص 212).

والخلاصة أنَّ القولَ بتقدير الحذف يجعَلُ التعبير أمام ثلاثة آراء:

- رأيٌ يرفضُ المجازَ ويراه حقيقيا (باعتبار أنّ المقدَّر في حُكم المذكور).
- ورأيٌ يراه تعبيرا مجازيا باعتبار المجاز توسُّعا في المعنى.
- ورأيٌ يراه تعبيرا مجازيا، لا المجازَ المعروف، بل هو مجازٌ آخر من حيث تغيُّرُ الحُكم الإعرابي، وهذا المجاز إما في حركة الإعراب كما هو عند السكاكي، أو في الكلمة التي تغيّر حُكمها الإعرابي كما نجده عند غالب البلاغيين.

والأولى-عندي- هو الرأي الأول أي اعتباره حقيقة جُنوحا إلى التيسير، فالمقدّر كالمذكور فلا مجاز.

2. الدلالة الثانية: التأويل (التأويل بالمشتقّ)

2.أ. التقدير

في هذا التقدير يُؤوَّل المصدرُ باسمٍ مُشتقٍّ، فيصير بهذا التأويل من باب الجامد المؤوَّل بالمشتقِّ إما باسم فاعل أو اسم مفعول.

فقولنا في الخبر: (زيدٌ عَدْل) أي (زيدٌ عادل).

وفي النعت: (هذا رجلٌ عدْل) أي (هذا رجلٌ عادل).

وفي الحال: (أتيته ركْضًا) أي (أتيته راكضًا).

وممّا يُؤيّد مَذهبَ التأويل ورودُ بعض الأساليب التي ورد فيها لفظٌ نكرةٌ وُصِفَ بمصدرٍ مُضافٍ إلى معرفة، كقولهم: مررتُ برجلٍ حَسبِك من رجلٍ، أو مررتُ برجلٍ شَرِعَكَ من رجلٍ (أي كافيك)، أو مررتُ برجلٍ همِّكَ من رجلٍ، أو مررتُ برجلٍ نحوِكَ مِنْ رجلٍ... وهي مصادرُ نكرةٌ بالرغم من إضافتها إلى معرفة، مما يدلّ على أنها مؤوَّلة بالمشتقّ (يُنظر ابن يعيش، 2001م، ج2، ص 237).

قال ابنُ يعيش: "هذه، وإنْ كانت مصادرَ، فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى

الحال، وإضافةُ أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال، لا تُفيد التعريفَ، نحو: هذا رجلٌ ضاربُك الآنَ أو غدًا. قال اللّه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ (الأحقاف: 24)، فوُصف (عارضًا) وهو نكرةٌ، بـ (ممطرنا) مع أنَّه مضافٌ، فلو لم يكن [ممطرنا] نكرةً لَمَا جاز ذلك منه" (ابن يعيش، 2001م، ج2، ص 238).

فالمعروفُ في النحو أنَّ الاسمَ المشتقَّ النكرة لا يَكتسب تعريفاً إذا أُضِيفَ إلى معرفةٍ إضافةً لفظية، ويُعامل معاملة النكرة ويصحّ أن يُنعَتَ به الاسم النكرة.

فلما وجدنا أنَّ المصادر (السابقة) المضافة إلى معرفة قد نُعت بها النكرة، كان هذا دليلا على أنَّ تلك المصادر مؤوّلةٌ بالمشتقّ الذي هذا صنيعُه.

2.ب. الصورة البيانية

من علاقاتِ المجاز المرسل التي يَذكُرها كثيرٌ من البلاغيين: علاقة التعلُّق الاشتقاقي، ومعناها إقامة صيغة مقام صيغة أخرى (يُنظر المراغي، 1993م، ص 254. والهاشمي، 1999م. ص 254).

وقد ذكرها السُّبْكي في علاقاتٍ أضافها أواخر المجاز المرسل، قال: "ومنها مجازُ تسميةِ المتعلِّق باسم المتعلَّق، كتسمية المعلوم عِلْماً، ومنها عكسُه، وهما يَدخُلان فيما سَبَق" (السبكي، 1992م، ج4، ص 43). وهو يَقْصد أنَّ هذه العلاقة تندرج ضِمْنَ العلاقة الجزئية إن ذُكر المشتقّ وقُصد المصدر، أو ضمن العلاقة الكلية إن ذُكر المصدر وقُصد المشتقّ، لأنَّ المصدر أصل المشتقَّات.

وفي مثالنا (زيد عَدْلٌ): ذُكر المصدر (عَدْل) وقُصد (عادل) المشتقّ. فقد أُقيمَت صيغةٌ مقام صيغة أخرى.

وهو مجاز مرسَلٌ علاقتُهُ التعلُّق الاشتقاقيّ (أو علاقته الكلية حسب السُّبكي).

وهكذا كلُّ المصادر التي وَقَعَت أخبارا ونُعوتا وأحوالا إذا أُوِّلَتْ بأسماء مُشتقَّة كان تحليلها البياني مجازاً مُرسلا علاقته التعلُّق.

3. الدلالة الثالثة: المبالغة (لا حذف ولا تأويل)

3.أ. التقدير

الكلام في هذا التقدير على ظاهره، فلا مُضاف محذوف، ولا المصدر مؤوَّلٌ بمشتقّ. وذلك أنَّ المصدر هو الحدثُ المجرَّدُ من الذات والزمن، فإذا قُلت "أقبل أخوك سَعْياً" كان المعنى أنَّ أخاك تحوَّل إلى سَعْيٍ، ولم يبقَ فيه شيْءٌ من عنصر الذات، لم يبق منه ما يُثقله من عُنصر المادّة، بل تحوَّل إلى حَدَثٍ مجرد (السامرائي، 2000م، ج2، ص 288).

وقد رجَّحَ هذا التقديرَ بعضُ اللغويين، ورأوه أَوْلى من التقديرات الأخرى لتحقيق غرض المبالغة.

نَقَلَ ابنُ هشامٍ عن ابن عصفور قوله: "إنَّما الخلافُ حيثُ لا يُقصَدُ المبالغة، وإنْ قُصِدَتْ فالاتِّفاقُ على أنَّه لا تأويلَ ولا تعدّيَ" (ابن هشام، 1983م. ص 15). والمقصود بـ(لا تأويل ولا تعدّي) أي: لا تأويل بالمشتق، ولا حذف يكون سببا في التعدّي عن الإعراب الأصلي إلى غيره.

وقال ابنُ جنّيّ: "إذا وُصف بالمصدر صار الموصوفُ كأنّه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تَعاطيه له واعتياده إياه، ويدُلُّ على أنَّ هذا مَعْنًى لهم، ومُتصَوّرٌ في نفوسهم قولُه فيما أنشدناه:

ألاَ أَصْبَحَتْ أسماءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ وَضَنَّتْ عليْنا وَالضَّنينُ مِنَ البُخْلِ

أي: كأنَّه مخلوقٌ من البخل لكثرة ما يأتي به منه ... وهذا معنًى لا تجده ولا تتمكَّن منه مع الصفة الصريحة" (ابن جنّي، د. ت، ج3، ص 262).

فالضنينُ اسمٌ مشتقّ يتضمَّنُ ذاتاً، وقد أُخبِرَ أنه من البُخل، فصار الضنين -كما قال ابن جنى- مخلوقا من البخل، وتحوّل من ذات إلى معنى.

وكثيرا ما تعرَّض ابنُ جنّي للوصف بالمصدر وصرَّحَ بتفضيل وجه المبالغة، قال في المحتسب "... رجلٌ عَدْلٌ وَزَوْرٌ وَضَيْفٌ، تَصفُهُ بالمصدر إنْ شِئْتَ على حَذْفِ المضاف، وإنْ شِئْتَ على وجهٍ آخرَ أصنعَ مِنْ هذا وألطف، وذلك أنْ تجعلَه نفسَه هو

المصدر للمبالغة" (ابن جني، 1999م، ج2، ص 46).

ومن المرجِّحين أيضا صاحبُ الدرّ المصون إذ يقول: "وهكذا كلُّ مصدرٍ وقع خبرا أو صفةً أو حالًا جاز فيه الأقوال الثلاثة، وهي إمَّا على المبالغة، أو على حذف مضافٍ، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل، أرجحُها الأوَّل" (السمين الحلبي، ج1، ص 87).

وهو الراجحُ أيضا عند السامرائي؛ فهذا الضربُ عنده ليس من باب حذفِ المضاف، ولا من باب تأويل المصدر بالوصف، وإنما هو ضربٌ آخر من الكلام، وافتنانٌ فيه بقصد المبالغة (السامرائي، ج1، ص 196).

ب- الصورة البيانية

في هذا التقدير نحنُ أمامَ تحليلين اثنيْن، أوَّلها تحليل عبد القاهر الجرجاني، والثاني تحليل السُّبْكي وبعضُ البلاغيين. وذلك في بيت الخنساء المشهور (ديوان الخنساء: ص 46):

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ فَإنَّمَا هِي إقْبَالٌ وَإدْبَارٌ

الخنساءُ تَتَحَدَّثُ عن ناقةٍ تَتذكَّر صغيرَها، فتُقبِلُ وتُدْبِرُ كَثيرا. أي: هذه الثكْلَى من النوق تَرْعَى في أوقاتِ غَفْلَتِهَا وسُلُوِّهَا عَنْ وَلَدِهَا، حتى إذا تذكَّرَتْ وَلَدَها ثار بها الحنينُ فصارت تُقبل وتُدبر على غير هدى، لكن الخنساء لم تقُل هكذا، وإنما جَعَلَتْ الناقةَ كُلَّها هي الإقبال والإدبار، فقالت: (فإنما هي إقبال وإدبار): الإقبال مصدر (أقبل)، والإدبار مصدر (أدبر)، ومرادُها الإشعارُ بأنها صارت في التصوُّر إقبالا وإدبارا، لِطُغْيَانِ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ على الذات وسائر الصفات (الميداني، 1996م، ج1، ص 197).

- التحليل الأول: عبد القاهر الجرجاني

حلَّلَ عبدُ القاهر هذا البيت فقال: "وما طريقُ المجاز فيه الحُكْم، قولُ الخنساء... وذاكَ أنها لم تُرِدْ بالإقبال والإدبارِ غيرَ معناهُما، فتكونَ قد تجوَّزت في نفسِ الكلمةِ، وإنما تجوَّزَتْ في أَنْ جعلَتْها لكثرةِ ما تُقبِلُ وتُدْبِرُ، ولِغَلَبة ذاكَ عليها

واتصاله منها، وإنه لم يكن لها حال غيرها، كأنها قد تجسَّمَتْ من الإقبال والإدبارِ. وإنما كان يكونُ المجازُ في نفْس الكلمةِ، لو أنها كانت قد استعارتِ (الإقبالَ والإدبارَ) لمعنىً غيرِ معناهُما الذي وُضعا له في اللغة. ومعلومٌ أنْ ليس الاستعارةُ مما أرادته في شيء" (عبد القاهر الجرجاني، 2001م، الدلائل، ص 196).

في قول الخنساء (هي إقبال وإدبار) إخبارٌ بالمصدر عن اسم الذات، المبتدأ الناقة، والخبر الإقبال والإدبار. وعبد القاهر يرى في العبارة مجازا، غير أنه ليس مجازا لغويا في الكلمة، إذ إن كلمتي (الإقبال) و(الإدبار) مستعملتان بمعناهما الحقيقي. فلم يُرَدْ بالإقبال والإدبار غير معناهما الذي وُضعا له في اللغة. فهو ليس استعارة عند عبد القاهر. ولكنّ الشاعرة تجوَّزَتْ في أنْ جَعَلَت الناقة لكثرة ما تُقبل وتُدبر كأنها مخلوقة أو مصنوعة من الإقبال والإدبار، كأنها تَجسَّمَت من الإقبال والإدبار. وليتمَّ لها هذا التجوُّز أسنَدَت الإقبال والإدبار إلى الناقة إسنادا مجازيا.

فهذا التركيب عند عبد القاهر من المجاز الحُكمي (العقلي). ولا يَرتضي أنْ يَكُون بيتُ الخنساء من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لأننا إذا قلنا: (فإنما هي ذات إقبال وإدبار) أفسدنا الشعرَ على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عاميّ مرذول (يُنظر عبد القاهر الجرجاني، 2001م، الدلائل، ص 197).

وهذا النوعُ من المجاز العقلي لا نجدُهُ يدخُلُ في تعريف القزويني المشهور للمجاز العقلي الذي حَصَرَهُ في إسناد الفعل وما في معناه فقط. أي إنَّ فهمَ عبد القاهر للمجاز العقلي كان أوسعَ من فهمِ الخطيب القزويني. وتعريف عبد القاهر -الذي ذكره في أسرار البلاغة- أشمل من تعريف الخطيب. فقد قال عبد القاهر يُعرّفه: هو "كُلُّ جملةٍ أَخْرَجْتَ الحُكْمَ المفادَ بها عن مَوْضِعِه من العَقْلِ لِضَرْبٍ مِنَ التَأَوُّل" (عبد القاهر الجرجاني، 2001م، الأسرار، ص 272). وهو تعريف يَعُمُّ إسناد الفعل أو ما في معناه، وإسناد الخبر إلى المبتدأ أيضًا.

- التحليل الثاني: السُّبكي وبعضُ البلاغيين

ردّ السُّبْكي رأيَ البلاغيين في التشبيه المحذوف الأداة والوجه أن يكون تشبيها بليغا.

فهو يرى أنه قد يكون تشبيها بليغا وقد يكون استعارة حسب المقام. وأسْهَبَ في ذكر الحُجَج النقلية والمنطقية لإثبات صحَّة رأيه.

وكان مما قاله في مَعرض ردّه: "ثمّ ليتَ شِعري كيف يَصنَعُون في الإخبار بالمصدر نحو زيدٌ ضَرْبٌ، هل يَقْدِرُون على أن يُقدَّر: وأمثّل ضَرْبٌ، وذلك لا سبيل إليه لوضوح فساده وبُعده عن المقصود من الإخبار بالمصدر. وبُرهان ذلك أيضا أنا لم نر أحدا ذهب في قوله (فإنما هي إقبال وإدبار) أنه تشبيه [بليغ] بل قيل هو استعارة، وردَّهُ عبد القاهر في دلائل الإعجاز وقال هو مجاز حُكميّ، وكأنه يريد مجاز الإسناد. فكان ذلك اتّفاقا منهم على أنه ليس تشبيها [بليغا]" (السبكي، ج3، ص 299 -بتصرّف-).

فليس كلُّ ما ذُكر فيه طرفان (مثل: زيد أسد) هو تشبيه بليغ كما يقول السُّبْكي، ومن أدلَّة بُطلان هذه القاعدة: الإخبارُ بالمصدر كما في قولهم (زيدٌ ضَرْبٌ)؛ فهما طرفان ولا يَصِحُّ تقديرُ التشبيه (زيدٌ مثل ضَرْب)، كما أنهم قالوا في عبارة (فإنما هي إقبال وإدبار) إنها استعارة، وقال عبد القاهر هي مجاز عقلي، ولم يقُل أحدٌ إنها تشبيه بليغ.

السبكي يرى أن ما ينطبق على جملة (هي إقبال وإدبار) ينطبق على جملة (زيد أسد)، وكما لا يصحُّ التشبيه البليغ في الأولى، كذلك قد لا يصحُّ التشبيه البليغ في الثانية. وكلاهما يقبلان إما تحليل الاستعارة وإما تحليل المجاز العقلي.

فها هو السبكي يذكر أنَّ عبارة (فإنما هي إقبال وإدبار) فيها رأيان: رأيُ البلاغيين أنها استعارة، ورأيُ عبد القاهر أنها مجاز عقلي.

وقد رأينا تحليلَ المجاز العقلي سابقا، وبقي لنا أنْ نفهمَ تحليل الاستعارة الذي صرّح به السُّبْكي في قوله "بل قيل هو استعارة". فأين الاستعارة في عبارة (هي إقبال وإدبار)؟

إنه نوعٌ من الاستعارة لم يأخُذ به جمهور البلاغيين، فالاستعارة عندهم مجازٌ في الكلمة، أي هي استعمال الكلمة في غير معناها لعلاقة المشابهة مع قرينة. أما

هـذا النـوعُ الـذي أطـالَ السُّـبكي النفَـسَ في شرحـه وإثباتـه فهـو يخـرج عـن تعريـف الجمهـور. إنهـا اسـتعارة مبنيَّـة عـلى الادِّعـاء: ادِّعـاء أنَّ المشـبَّهَ داخـلٌ في جنـس المشـبَّه بـه، وفـردٌ مـن أفـراده.

فجملـة (هـي إقبـال وإدبـار) فيهـا ادّعـاء أنَّ الناقَـةَ داخِلَـةٌ في جنـس الإقبـال والإدبـار، وإذا مـا افترضنـا أنَّ (الإقبـال والإدبـار) ينقسـم إلى أنـواع وأفـراد، فـإن تلـك الناقة سـتكون نوعـا مـن أنواعـه وفـردا مـن أفـراده.

فهـي اسـتعارةٌ عنـد السُّـبْكي لأنهـا ادِّعَـاء، والادِّعـاءُ لا يَلـزم منـه إرادة الحقيقـة كـما هـو رأي الخطيـب القزوينـي والجمهـور (يُنظـر السـبكي، ج3، ص 301).

واللغويـون حامـوا حـول هـذا المعنـى حـين شرحـوا قـول الخنسـاء (فإنمـا هـي إقبـال وإدبـار)، وذهبـوا إلى أن دلالـة المبالغـة تكـون في جَعْـل الـذات نفـسَ الحـدث، فقـد صـارت الناقـة في الحقيقـة كأنهـا مخلوقـة مـن الإقبـال والإدبـار، لأنَّ الشـاعرة جعلتهـا نفـسَ الإقبـال والإدبـار. وإذا ورد الإخبـارُ بالـذات عـن المصـدر، أو بالمصـدر عـن الـذات فلقصـد التجـوز والمبالغـة، لقصـد تحويـل الشـخوص إلى معـانٍ، أو تحويـل المعـاني إلى شـخوص حيـة متحركـة تراهـا العيـون. (يُنظـر: الخصائـص: ابـن جنّـي، ج3، ص 262. ابـن يعيـش، ج1، ص 282. الـرضيّ، ج1، ص 980. السـامرائي، ج1، ص 193. ج3، ص 142).

الخاتمة

وفي ختامِ هذا البحثِ نوجِزُ أهَمَّ نتائجه في النقاط التالية:

- إنَّ المقصود بـ(الوصف بالمصدر) أنْ يقع المصدرُ خبرا أو حالا أو نعتا.
- اتّفق اللغويون على أنَّ الوصف بالمصدر لاسم الذات يحتملُ ثلاثة وجوه:

الأوّل: الحذف، أي حذفُ مضافٍ إلى المصدر تقديره (ذو) أو فروعُها.

الثاني: التأويل، أي تأويلُ المصدر باسمٍ مشتقّ.

الثالث: المبالغة، أي لا حذف ولا تأويل، واسمُ الذات هو نفسُ المصدر مبالغة.

- وهـذه الوجـوهُ الثلاثـةُ جاريـةٌ في كلّ مَصـدرٍ صريـحٍ أو مُـؤوَّلٍ يُخْـبَرُ بـه عـن اسـم

الـذات، أو يَقَـعُ نعتـاً لاسـم ذات، أو يجـيءُ حـالاً مـن اسـم الـذات.

- جمهـور النحـاة يـرون أن الوصـف بالمصـدر مقصـور عـلى السـماع، وذكـر الشـاطبي أن "المسـألة في النعـت والخـبر والحـال واحـدة، ولذلـك يَسْـتَدِلُّون عـلى أحدهـا بالآخـر". غـير أن عبـاس حسـن ذكـر أنَّ المجمـع القاهـري أخـذ بـرأي القيـاس.

- دلالـة الوجـه الأوَّل (الحـذف): عنـد غالـب البلاغيـين هـو مجـازٌ في المصـدر مـن حيـث تغـيُّرُ إعرابـه، وهـو مجـازٌ يخالـف المجـاز المعـروف. وقـد يُسَـمَّى مجـاز الحـذف، ومنهـم مَـنْ يرفُـضُ القـول بمجازيتـه. والأولى اعتبـاره حقيقـة طلبـا للتيسـير وتخفيفـا لأقسـام المجـاز.

- دلالـة الوجـه الثـاني (التأويـل بالمشـتقّ): اتَّفـق البلاغيـون عـلى أنـه مجـازٌ مُرسَـلٌ علاقتـه التعلُّـق الاشـتقاقي (ويـرى السُّـبْكي صِحَّـة علاقـة الكليـة).

- دلالـة الوجـه الثالـث (المبالغـة): وهـذا الوجـه يحتمِـل تحليلـين، أولهـما تحليـل عبـد القاهـر الـذي يـرى إسـناد المصـدر إلى اسـم الـذات مجـازا عقليـا، كل لفـظٍ بمعنـاه الحقيقـي والمجـاز في الإسـناد. والتحليـل الثـاني ذكـره السُّـبْكي وهـو الاسـتعارة. لكنهـا اسـتعارة بمفهـوم يُبايـن مـا ذكـره جمهـور البلاغيـين، إذ هـي اسـتعارة يُذكـر فيهـا الطرفـان، وفيهـا ادّعـاء أنَّ المشـبَّهَ داخـلٌ في جنـس المشـبَّه بـه. فاسـمُ الـذات داخِـلٌ في جنـس المصـدر. ودلالـة المبالغـة تكـون في جَعْـل الـذات نفـسَ الحـدث.

ورأيُ السُّـبكي يخـرج عـن تعريـف الاسـتعارة المعـروف في البلاغـة العربيـة، ويفتـح أمامنـا قسـما جديـدا، فـالأولى تُجنُّبُـه لمـا فيـه مـن كُلفـة وزيـادة تفريـع. أمـا رأيُ عبـد القاهـر فهـو الأنسـب لهـذا الوجـه، أي اعتبـاره مجـازا عقليـا.

- فنحـن أمـام دلالات ثلاثـة (حـذف، وتأويـل، ومبالغـة)، وكل دلالـة تحمـل صـورة بيانيـة تختلـف عـن الأخـرى. والراجـح -في رأيـي- الأخـذ بدلالـة التأويـل وهـو اعتبـار المصـدر مـؤوّلا بمشـتقّ، وصورتـه البيانيـة مجـاز مرسـل. لأنـه أخـفّ الأوجُـه وأوضحهـا في التحليـل البيـاني. أي: إنّ الوصـف بالمصـدر مجـاز وليـس حقيقـة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الأشـموني، عـلي بـن محمـد. (1998). شرح الأشـموني عـلى ألفيـة ابـن مالـك. دار الكتب العلميـة: بيروت.
- التفتـازاني، سـعد الديـن. (1992). مختـصر سـعد الديـن التفتـازاني عـلى تلخيـص المفتـاح. (ط4)، دار الهـادي: بـيروت.
- الجرجـاني، عبـد القاهـر، (2001). أسرار البلاغـة في علـم البيـان. دار الكتـب العلميـة: بـيروت.
- الجرجـاني، عبـد القاهـر (2001). دلائـل الإعجـاز في علـم المعـاني. دار الكتـب العلميـة: بيروت.
- ابن جنّي (د. ت). الخصائص. (ط4). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابـن الجنـي. (1999). المحتسـب في تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضـاح عنهـا. المجلـس الأعـلى للشـئون الإسـلامية.
- أبـو حيـان، محمـد بـن يوسـف. (1420 ه). البحـر المحيـط في التفسـير. دار الفكـر: بـيروت.
- الخطيـب القزوينـي. (2003). الإيضـاح في علـوم البلاغـة. شـمس الديـن، إبراهيـم (حاشـية). دار الكتـب العلميـة، بـيروت.
- الخنساء. (2005). ديوان الخنساء. (ط2). دار المعرفة: بيروت.
- الدسـوقي، محمَّـد بـن أحمـد بـن عرفـة. (1992). حاشـية الدسـوقي عـلى شرح السـعد. (ط4). دار الهـادي: بيروت.
- الـرضيّ. (1994). شرح الـرضي لكافيـة ابـن الحاجـب. لحفظـي، حسـن(محقق). إدارة الثقافـة والنـشر، جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود.
- السـامرائي، فاضـل صالـح. (2000). معـاني النحـو. الأردن: دار الفكـر للطباعـة والنـشر والتوزيـع.
- السـبكي، بهـاء الديـن. (1992). عـروس الأفـراح في شرح تلخيـص المفتـاح. (ط4). بيروت:

دار الهادي.
- السكاكي، (2000). مفتاح العلوم. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السمين الحلبي (د. ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط (محقق). دمشق: دار القلم.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الشاطبي. (2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). محمد إبراهيم البنا، عبد المجيد قطامش (محققون). مكة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
- الصبان، (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عباس حسن (د. ت). النحو الوافي، (ط15)، مصر: دار المعارف.
- ابن عقيل. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. محيي الدين عبد الحميد (محقق). (ط20)، القاهرة: دار التراث.
- ابن مالك. (1982). شرح الكافية الشافية. عبد المنعم أحمد هريدي(محقق). مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- محيي الدين عبد الحميد. (1980). حاشية منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. (ط20). القاهرة: دار التراث.
- المرادي، بدر الدين. (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. عبد الرحمن علي سليمان (محقق). دار الفكر العربي.
- الصبان. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
- المراغي، (1993). علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع. (ط3). بيروت: دار الكتب

العلمية.
- مطلوب، أحمد. (1983). معجم المصطلحات البلاغية. مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنَّكة. (1996). البلاغةُ العربيةُ أُسُسُها وعُلُومُها وفُنُونُها. دمشق: دار القلم.
- ناظر الجيش، محب الدين الحلبي. (2007). شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. عليّ فاخر وآخرون(محققون). القاهرة: دار السلام.
- الهاشمي. (1999). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن هشام، (1983). المسائل السفرية في النحو. حاتم صالح الضامن(محقق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن هشام (د. ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. يوسف الشيخ محمد البقاعي(محقق). دار الفكر.
- ابن هشام. (1990). شرح قطر الندى وبل الصدى. محيي الدين عبد الحميد(محقق). المدينة المنورة: مكتبة طيبة.
- يعقوب، إميل بديع. (2006). موسوعة علوم اللغة العربية. لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن يعيش. (2001م). شرح المفصل للزمخشريّ. بيروت: دار الكتب العلمية.